



النشرة اليومية

Wednesday, 23 Oct, 2024



أخبار
الطاقة



الرياض النفط يقلص مكاسبه مع استقرار المخاطر الجيوسياسية وضغط الطلب الصيني

الاقتصاد الأمريكي في أعقاب خفض أسعار الفائدة. لكن المكاسب من المرجح أن تكون محدودة بسبب عدم اليقين المستمر بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية الإجمالية". وفي الوقت نفسه، خفضت الصين أسعار الإقراض القياسية كما كان متوقعًا في التثبيت الشهري يوم الاثنين، بعد تخفيضات لأسعار السياسة الأخرى الشهر الماضي كجزء من حزمة من تدابير التحفيز لإنعاش الاقتصاد. وتأتي هذه الخطوة بعد أن أظهرت البيانات يوم الجمعة أن اقتصاد الصين نما بأبطأ وتيرة منذ أوائل عام 2023 في الربع الثالث، مما أثار مخاوف متزايدة بشأن الطلب على النفط.

وقال رئيس وكالة الطاقة الدولية يوم الاثنين إن نمو الطلب على النفط في الصين من المتوقع أن يظل ضعيفًا في عام 2025 على الرغم من تدابير التحفيز الأخيرة من بكين حيث يقوم ثاني أكبر اقتصاد في العالم بتشغيل أسطول سياراته بالكهرباء وينمو بوتيرة أبطأ. ومع ذلك، لا تزال أرامكو السعودية "متفائلة إلى حد ما" بشأن الطلب على النفط في الصين، وخاصة في ضوء حزمة التحفيز الحكومية التي تهدف إلى تعزيز النمو، حسبما قال رئيس الشركة يوم الاثنين. واستقر خام برنت على انخفاض يزيد على 7% الأسبوع الماضي، في حين خسر خام غرب تكساس الوسيط نحو 8%، مسجلًا أكبر انخفاض أسبوعي له منذ الثاني من سبتمبر، عندما خفضت أوبك ووكالة الطاقة الدولية توقعاتهما للطلب العالمي على النفط في عامي 2024 و2025. وفي الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، نما الاقتصاد بأبطأ وتيرة منذ أوائل عام 2023 في الربع الثالث، على الرغم من أن استهلاك سبتمبر/أيلول والإنتاج الصناعي تفوقا على التوقعات.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم ديسمبر كانون الأول 19 سنتًا أو 0.3% إلى 74.1 دولارًا للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم نوفمبر 18 سنتًا إلى 70.43 دولارًا للبرميل في اليوم الأخير للعقد كسهر أمامي. وخسرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأكثر نشاطًا في التداول لشهر ديسمبر، والتي ستصبح قريبًا شهر أمامي، 14 سنتًا أو 0.2% إلى 69.9 دولارًا للبرميل. استقر كل من خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط على ارتفاع بنحو 2% يوم الاثنين، مع تعويض بعض الانخفاض الذي تجاوز 7% الأسبوع الماضي. وقالت بريانكا ساشديفا، المحللة البارزة في فيليبس نופا، وهي شركة وساطة، إن مكاسب يوم الاثنين يمكن أن تُعزى إلى جني الأرباح الفنية وتغطية المراكز القصيرة نظرا لاتجاه النفط الهبوطي مع توقعات تشير إلى ضعف الطلب وأسواق النفط المتخمة. وقالت إن قوة الدولار الأمريكي مدفوعة بتخفيف تدريجي للتضخم العالمي ساهمت أيضًا في الضغط النزولي على سوق النفط. ويؤثر الدولار الأقوى عادة على أسعار النفط لأنه يجعل السلعة المقومة بالدولار أكثر تكلفة بالنسبة لحاملي العملات غير الدولارية.

وقال ساتورو يوشيدا، محلل السلع الأساسية في راكوتن للأوراق المالية: "كانت أسعار النفط الخام متقلبة استجابة للأخبار المتضاربة من الشرق الأوسط، حيث يتناوب الموقف بين التصعيد والتهدئة".

وأضاف: "من المتوقع أن ترتفع السوق إذا كانت هناك علامات أكثر وضوحًا على التعافي الاقتصادي في الصين، مدعومة بإجراءات التحفيز التي اتخذتها بكين وتحسن



الدول الغربية الغنية، يواجه تأخيرات بعد مرور الموعد النهائي في يوليو دون التوصل إلى اتفاق بشأن الإغلاق المبكر لمشروع تجريبي في إندونيسيا.

ومن المقرر أن ينمو الطلب على الكهرباء في جنوب شرق آسيا بمعدل سنوي يبلغ 4 % في السنوات القادمة، مع توقع أن تلي مصادر الطاقة النظيفة مثل الرياح والطاقة الشمسية، إلى جانب الطاقة الحيوية الحديثة والطاقة الحرارية الأرضية، أكثر من ثلث النمو في الطلب على الطاقة في المنطقة بحلول عام 2035، وفقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية.

ومع ذلك، لن يكون كافياً كبح جماح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة في المنطقة، والتي من المقرر أن تزيد بنسبة 35 % بين الآن ومنتصف القرن، كما يقول. وقال المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول: "إن تقنيات الطاقة النظيفة لا تتوسع بسرعة كافية والاعتماد الكبير المستمر على واردات الوقود الأحفوري يترك البلدان معرضة بشدة للمخاطر المستقبلية". ووفقاً للتقرير، تجتذب المنطقة ككل 2 % فقط من استثمارات الطاقة النظيفة العالمية على الرغم من أنها تمثل 6 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و5 % من الطلب العالمي على الطاقة، وكونها موطناً لـ 9 % من سكان العالم.

وأشارت وكالة الطاقة الدولية إلى أن توسيع وتحديث شبكات الطاقة في المنطقة لدعم حصص أكبر من الطاقة المتجددة المتغيرة سيتطلب مضاعفة الاستثمار السنوي إلى ما يقرب من 30 مليار دولار بحلول عام 2035.

وقال محللو النفط لدى انفيستق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء مع نفاذ زخم الانتعاش الأخير، مع استمرار المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في الصين، المستهلك الرئيسي للنفط.

وقال نيل أتكينسون، محلل الطاقة المستقل ومقره باريس والرئيس السابق لقسم النفط في وكالة الطاقة الدولية: "لا يمكننا تجاهل تأثير المركبات الكهربائية في الصين وهناك عوامل مختلفة تلعب دوراً هنا، الضعف الاقتصادي في الصين ولكن أيضاً التحرك نحو كهربة النقل".

وقفزت مبيعات السيارات الكهربائية في الصين بنسبة 42 % في أغسطس ووصلت إلى أعلى مستوى قياسي بأكثر من مليون مركبة. وفي الوقت نفسه، طرح البنك المركزي الصيني مخططين للتمويل سيضخان في البداية 800 مليار يوان (112.38 مليار دولار) في سوق الأسهم من خلال أدوات السياسة النقدية التي تم إنشاؤها حديثاً.

وفي الولايات المتحدة، حطم إنتاج الخام رقماً قياسياً آخر الأسبوع الماضي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة يوم الخميس، حيث ارتفع الإنتاج بمقدار 100 ألف برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 11 أكتوبر إلى 13.5 مليون برميل يومياً، من ذروته السابقة البالغة 13.4 مليون برميل يومياً والتي بلغت لأول مرة قبل شهرين. وساعد في دعم الأسعار، ما قالته إدارة معلومات الطاقة الأميركية إن مخزونات النفط الخام والبنزين والمقطرات في الولايات المتحدة انخفضت الأسبوع الماضي. كما زادت مبيعات التجزئة الأميركية أكثر قليلاً من المتوقع في سبتمبر، مع استمرار المستثمرين في تسعير احتمالات بنسبة 92 % لخفض أسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نوفمبر. وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقرير إن زيادة الاستثمارات في الطاقة تحتاج إلى أن تكون مصحوبة باستراتيجيات للحد من الانبعاثات من أسطول المنطقة من محطات الطاقة التي تعمل بالفحم. وأضافت أن التوسعات الاقتصادية السريعة من المتوقع أن تشكل تحديات لأمن الطاقة وأهداف المناخ. ومع ذلك، فإن الدفع لإغلاق محطات الطاقة التي تعمل بالفحم في الأسواق الناشئة، بدعم من



وحذر رئيس وكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول يوم الاثنين من أن ضعف الصين، أكبر مستورد للنفط، سيستمر في التأثير على الطلب العالمي على النفط في السنوات القادمة. وجاءت تعليقات بيرول بعد أن خفضت وكالة الطاقة الدولية الشهر الماضي توقعاتها لنمو الطلب بسبب المخاوف بشأن الصين. كما خفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول توقعاتها للطلب العالمي على النفط الأسبوع الماضي.

وتعد الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، وتكافح مع تباطؤ طويل الأمد في النمو الاقتصادي، والذي من المتوقع أن يجمع شهية البلاد للخام. ومن المتوقع أيضًا أن يؤدي زيادة تبني المركبات الكهربائية في البلاد إلى تثبيط الطلب على الوقود.

واستقبلت أسواق النفط إشارات إيجابية محدودة من خفض أسعار الفائدة في الصين يوم الاثنين، نظرًا لأن هذه الخطوة كانت إلى حد كبير من قبل الحكومة. كما قدمت مجموعة من جهود التحفيز الأخيرة من البلاد تفاقؤلاً محدودًا، نظرًا لأن بكين لم تقدم تفاصيل حول توقيت وحجم التدابير المخطط لها.

ودفعت المخاوف من تفاقم الصراع في الشرق الأوسط، التجار إلى إضافة علاوة مخاطرة إلى أسعار النفط الخام، وسط احتمال حدوث اضطرابات في الإمدادات في المنطقة.



سلاسل التوريد تستقر رغم التوترات وتباطؤ الرياض الاقتصاد

التوترات الجيوسياسية وتباطؤ النشاط الاقتصادي والتي تُمثل تحديًا لسلاسل التوريد العالمية. وتزامنًا مع الاستقرار النسبي في التوترات الجيوسياسية وارتفاع الإنتاج الصناعي، شهدت سلاسل التوريد وأسعار الشحن مستويات مستقرة خلال عام 2023م مقارنة بالعام 2022م، والذي شهد ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشرات الأسعار متأثرًا بتبعات الجائحة والصراع في أوكرانيا. ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد العالمي عرضة للمخاطر الناجمة عن التوترات الجيوسياسية المحتملة بالإضافة إلى حالة عدم اليقين التي تحيط بالبيئة الاقتصادية والذي بدوره قد يضيف ضغوطات على سلاسل التوريد. وعلى الرغم من أن انخفاض الضغوط على سلاسل التوريد قد ساهم في تحسن أسواق الطاقة في عام 2023م، إلا أنها ظلت متقلبة إلى حد ما نتيجةً لعدد من العوامل. ففي ظل المخاوف بشأن تأثير تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي، كانت أساسيات سوق النفط متقلبة إلى حدٍ ما، حيث بلغ متوسط أسعار النفط 82.5 دولارًا للبرميل خلال عام 2023.

وبلغ متوسط الأسعار في الثلاثة أشهر الأولى من عام 2023م نحو 83 دولارًا للبرميل وسط مخاوف من نشوء تحديات أوسع نطاقًا على الاقتصاد نتيجة للاضطرابات في القطاع المصرفي آنذاك، ويُعد ذلك أحد العوامل التي أَلقت بظلالها على قرار مجموعة الدول المنتجة للنفط من منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها بخفض الإنتاج في أبريل كإجراء احترازي لضمان استقرار السوق، وسط مخاوف من تباطؤ في الاقتصاد العالمي والذي من شأنه أن يحد من الطلب على الطاقة.

رغم تراجع الضغوط التضخمية في العام الماضي، إلا أن المخاطر على النظام المالي العالمي لا تزال ملحوظة. ويُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة، والتوترات الجيوسياسية بالإضافة إلى المخاطر المحتملة المرتبطة باستدامة الدين. وكان للتحول نحو بيئة أسعار فائدة مرتفعة، إلى جانب عوامل أخرى، تأثير ملحوظ على الاقتصاد العالمي. حيث سجلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة في مجموعة العشرين تباطؤًا مستمرًا خلال عام 2023م، لتتخفف إلى 1.1% في المتوسط. وذكر تقرير الاستقرار المالي لعام 2024، الذي أصدره البنك المركزي السعودي، أخيرًا، بأنه لوحظ الاتجاه نفسه في اقتصادات الأسواق الناشئة في مجموعة العشرين، إذ انخفض متوسط معدل النمو إلى 3.4% في نهاية 2023، ومع ذلك، كانت معدلات النمو للاقتصادات الناشئة أعلى من مستويات النمو في الفترة ما قبل الجائحة. ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 3.2% بناءً على أحدث توقعات صندوق النقد الدولي الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2024. وعكست مؤشرات مديري المشتريات بعض التطورات الإيجابية خلال عام 2023م. فقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات العالمي بشكل ملحوظ في عام 2023م، ليصل إلى أعلى مستوى له عند 55 نقطة في أبريل. واستقر مؤشر مديري المشتريات العالمي لقطاع الصناعات التحويلية خلال عام 2023م، مع ارتفاع طفيف بحلول نهاية العام.

وعادت سلاسل التوريد إلى وضعها الطبيعي خلال عام 2023م، على الرغم من ارتفاع حالة عدم اليقين بسبب



ارتفاع مستويات الدين وتكاليف التمويل إلى زيادة كبيرة في المخاوف المتعلقة باستدامة الدين، لا سيما لدى البلدان ذات الحيز المالي المحدود. وارتفعت مستويات الدين على نطاق واسع فوق المستويات المسجلة في الفترة ما قبل الجائحة. حيث ارتفعت مستويات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع من عام 2023م في اقتصادات الأسواق الناشئة، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 2% على أساس سنوي. وفي المقابل، شهدت الاقتصادات المتقدمة ضغوطاً أقل، إذ سجلت مستويات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً على أساس سنوي نسبته 23% في الربع الأول من عام 2023. واستمرت في الانخفاض طوال العام. ومع ذلك تظل القدرة على تحمل الصدمات المستقبلية ومعالجتها أحد أبرز المخاطر الرئيسية المتصلة بالحيز المالي. ومع أن مستويات الدين الإجمالية للأسر والشركات قد بدأت في الانخفاض منذ ذروتها في عام 2020م، فإن نسبة ديون الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الناشئة قد ارتفعت بثبات نسبي منذ عام 2022. وعاودت معدلات ديون قطاع الشركات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوياتها خلال الفترة ما قبل الجائحة، الأمر الذي يعزى إلى النمو الاسمي في الناتج المحلي الإجمالي وليس إلى انخفاض كبير في مستويات الدين. ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف التمويل قد تؤدي إلى زيادة أعباء الديون وتزايد الضغوط على قدرة خدمة الديون في كل القطاعين، وفي ظل مستويات أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً، فإن التحدي تجاه إدارة نقاط الضعف المرتبطة بالديون قد تؤثر على النمو في القطاعات غير المالية. وشهدت أسواق الأسهم في عام 2023م تحسناً ملحوظاً، في حين ظلت أسواق السندات متقلبة. وتراجعت التقلبات في أسواق الأسهم وسعر صرف العملات في عام 2023م، مدفوعة بالتوقعات المتنامية في النصف الأخير من العام بتجنب الاقتصاد الأميركي للركود وبدء البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خفض أسعار الفائدة.

إضافة إلى ذلك، أدى استمرار التوقعات بشأن مخاطر الركود إلى جانب المخاوف المستمرة المتعلقة بالطلب في أعقاب الانخفاض الكبير في الأنشطة الصناعية في الصين إلى مزيد من الانخفاض في أسعار النفط، لتصل إلى أدنى مستوياتها عند 72 دولاراً للبرميل في شهر مايو. ومع تراجع تلك المخاوف مؤقتاً، ارتدت أسعار النفط خلال الربع الثالث من العام ليلعب سعر خام برنت أعلى مستوى له خلال العام عند 95 دولاراً للبرميل في سبتمبر، لينخفض بعد ذلك إلى 77 دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام. وشهدت الأسعار في سوق الغاز الطبيعي عاملاً أكثر استقراراً، على الرغم من استمرارية حساسية السوق بنحو كبير تجاه الصدمات والأحداث الخارجية. واستمرت أسعار الغاز في الانخفاض منذ منتصف ديسمبر 2022م نتيجة ارتفاع الإمدادات من الغاز الطبيعي المسال من مختلف المنتجين إلى جانب الظروف المعتدلة نسبياً التي ساهمت في الحد من مستوى الطلب والحاجة إلى التدفئة. ونتيجة لذلك، فقد شهدت أسعار الغاز الطبيعي تذبذباً محدوداً خلال العام، ليلعب متوسط الأسعار نحو 3 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وساهم كلٌّ من تراجع الضغوط في سلاسل الإمداد، وانخفاض أسعار الطاقة نسبياً بالإضافة إلى تشديد السياسة النقدية في كبح الضغوط التضخمية. وواصلت معدلات التضخم اتجاهها التنازلي في كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة في 2023م، لتصل إلى 5.6% و5.4% على التوالي. الأمر الذي يعزى إلى عدة عوامل منها، تشديد السياسة النقدية، وانخفاض أسعار الطاقة والغذاء، وتحسن استقرار سلاسل التوريد.

وعلى الرغم من أن أسعار السلع الأساسية شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال عام 2023م، فإن التوترات الجيوسياسية المستمرة يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على أسعار السلع الأساسية وبالتالي معدلات التضخم. وأدى



الاقتصادية صندوق النقد: ارتفاع متوقع لأسعار النفط 0.9% العام الجاري إلى 81 دولارا

2.9% في الربع الثالث من 2026، أي قبل عام تقريبا من الموعد المتوقع في أبريل.

وتحول الاحتياطي الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة في سبتمبر، بدءا بخفض 50 نقطة أساس.

وفي اليابان، رجح أن يستمر سعر الفائدة في الارتفاع تدريجيا على المدى المتوسط نحو مستوى محايد يبلغ نحو 1.5%، بما يتماشى مع الحفاظ على استقرار التضخم وتوقعات التضخم عند هدف بنك اليابان البالغ 2%.

توقع صندوق النقد الدولي، ارتفاع أسعار النفط 0.9% في العام الجاري إلى نحو 81 دولارا للبرميل، بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر الجاري الصادر عن الصندوق اليوم. عزا الصندوق ارتفاع النفط، إلى تعويض تخفيضات الإنتاج من أوبك+ والنمو المستدام في الطلب العالمي على النفط والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، النمو القوي في العرض من الدول غير الأعضاء في أوبك+. في حين توقع انخفاض أسعار السلع الأساسية للوقود في المتوسط 3.8%، بسبب انخفاض أسعار الغاز الطبيعي (16.4%) والفحم (18.0%) مع تراجعها عن ذروة 2022، لكن بسرعة أقل مما كان مقدرًا في أبريل.

وذلك إلى جانب توقعاته بانخفاض أسعار المواد الغذائية 5.2% في 2024 وبنسبة 4.5% أخرى في 2025، متوقعا أن يصل إنتاج الحبوب العالمي إلى مستويات قياسية في 2024-2025.

توقعات السياسة النقدية

قال الصندوق في تقريره، إنه مقارنة مع أبريل 2024، تغير المسار المتوقع لأسعار فائدة البنوك المركزية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة.

توقع خفض أسعار الفائدة في منطقة اليورو، بمقدار 100 نقطة أساس في 2024 و50 نقطة أساس في 2025، ليصل إلى 2.5% بحلول يونيو 2025.

فيما توقع أن يصل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية في الولايات المتحدة، إلى مستواه المتوازن طويل الأجل عند



الشرق الأوسط: استطلاع: النمو الاقتصادي السعودي سيتسارع في 2025 مع زيادة إنتاج النفط

إنتليجنس: «نتوقع أن تعوض آثار انخفاض أسعار النفط وارتفاع أحجام الإنتاج بعضها بعضاً إلى حد بعيد. ونظراً لأن النمو يركز على الأحجام المنتجة، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيظل يستفيد ويتسارع في عام 2025 مقارنة بعام 2024». ومن المتوقع أن يكون اقتصاد الإمارات العربية المتحدة الأسرع نمواً في المنطقة بنسبة 4.9 في المائة العام المقبل، ارتفاعاً من 3.7 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي في قطر إلى 2.7 في المائة في عام 2025، ارتفاعاً من 2.1 في المائة. وقال جيمس سوانستون، الخبير الاقتصادي في «كابيتال إيكونوميكس»: «سيكون اقتصاد الإمارات العربية المتحدة صاحب الأداء الأفضل من حيث النمو الاقتصادي في عام 2025. وإذا كانت (أوبك بلس) على استعداد لفتح الصنابير، فستستفيد الإمارات أكثر؛ حيث تم رفع حصتها من إنتاج النفط الأساسي مرتين دون أن تتمكن من الاستفادة من ذلك. إن قطر والإمارات العربية المتحدة قطعنا شوطاً أبعد في جهودهما لتنويع الاقتصاد، وهما في وضع أفضل في عالم يقترب من ذروة الطلب على النفط».

وفي بقية دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تبلغ توقعات النمو في البحرين والكويت وعمان للعام المقبل 2.8 في المائة، و2.5 في المائة، و2.8 في المائة على التوالي، مقابل 2.8 في المائة، و1.3- في المائة، و1.6 في المائة في عام 2024.

ومن المتوقع أن يظل التضخم الذي ظل مستقرًا في المنطقة، منخفضاً مع توقعات متوسطة تتراوح بين 0.8 في المائة و3.0 في المائة لهذا العام للعام المقبل.

أظهر استطلاع أجرته «رويترز» لآراء خبراء الاقتصاد، أن النمو الاقتصادي في السعودية سيتسارع العام المقبل، بفضل ارتفاع إنتاج النفط بعد عامين من الأداء المتواضع. وتوقع هؤلاء أيضاً نمواً قوياً لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وتعمل منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفاؤها بقيادة روسيا، والمعروفة باسم «أوبك بلس»، على الحد من إنتاج النفط منذ أواخر عام 2022، ولكن من المتوقع أن تزيد الإنتاج في ديسمبر (كانون الأول)، مما يعزز على الأرجح الإيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي الست.

ومن المتوقع أن تظل أسعار النفط الخام ضعيفة على نطاق واسع، وأن يبلغ متوسطها 76.75 دولار للبرميل العام المقبل، ارتفاعاً من نحو 74.8 دولار حالياً، وفقاً لاستطلاع «رويترز».

وتوقع الاستطلاع الذي أجرته «رويترز» في الفترة من 9 إلى 22 أكتوبر (تشرين الأول)، وشمل 21 خبيراً اقتصادياً، أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 4.4 في المائة في عام 2025، وهو الأسرع في 3 سنوات، وبزيادة عن 1.3 في المائة المتوقعة هذا العام.

وكان من المتوقع أن ينمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل 4.1 في المائة في المتوسط العام المقبل، بارتفاع عن 3.7 في المائة المتوقعة في استطلاع يوليو (تموز)، وأسرع من النمو المتوقع بنسبة 1.8 في المائة لعام 2024. وقال رالف ويفر، رئيس قسم اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «ستاندرد آند بورز غلوبال ماركت



وكان صندوق النقد الدولي قد توقع يوم الثلاثاء أن ينمو اقتصاد المملكة العربية السعودية بنسبة 1.5 في المائة و4.6 في المائة في عامي 2024 و2025 على التوالي. ويظهر أحدث تقرير للصندوق أن النمو الاقتصادي المتوقع للمملكة للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2025 هو الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي.

وتأتي توقعات الصندوق بعد يومين فقط من توقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 1.6 في المائة هذا العام، ويتسارع إلى 4.9 في المائة في عام 2025.

ويشار إلى أن تقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين تتجاوز التوقعات الواردة في بيان ما قبل الموازنة السعودية الصادر في 30 سبتمبر (أيلول)، والذي توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 0.8 في المائة في عام 2024، بدعم من نمو الأنشطة غير النفطية، والمقدر أن تنمو بنسبة 3.7 في المائة.



النفط يتراجع مع ارتفاع مخزونات الخام الأمريكية... والسوق تراقب الشرق الأوسط

الخليفة المحتمل لزعيم «حزب الله» حسن نصر الله الذي قُتل الشهر الماضي في هجوم إسرائيلي، استهدف الجماعة اللبنانية المسلحة المدعومة من إيران.

وقال ييب جون رونغ، استراتيجي السوق لدى «آي جي»: «المشاركون في السوق توقعوا استمرار الصراع في الشرق الأوسط لفترة أطول، مع احتمال حدوث بعض الجمود في اتفاق وقف إطلاق النار». وأضاف ييب: «قد ترجم جهود التحفيز الأخيرة في الصين إلى بعض النجاح في استقرار الظروف أو حتى دفع التعافي بشكل أكثر استدامة إلى الأمام، وهو ما قد يؤثر بشكل إيجابي على الطلب على النفط».

وفي الشرق الأوسط، أجرى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن «محادثات مطولة» مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وكبار القادة الإسرائيليين، وحثهم على إدخال مزيد من المساعدات الإنسانية إلى غزة. وتوقع بنك «غولدمان ساكس» الثلاثاء أن يبلغ متوسط أسعار النفط 76 دولاراً للبرميل في عام 2025 استناداً إلى فائض معتدل من الخام والطاقة الاحتياطية لدى المنتجين في «أوبك» بلس» التي تضم منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا. ووجد النفط بعض الدعم في ظل علامات على تعافي الطلب على النفط من الصين، أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، وسط جهود بكين لتحفيز ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ورفع بعض المحللين في الآونة الأخيرة توقعات الطلب على النفط.

انخفضت أسعار النفط يوم الأربعاء، بعد أن أظهرت بيانات زيادة مخزونات الخام الأميركية أكثر من المتوقع، في حين تواصل السوق مراقبة الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط، مع استمرار إسرائيل في شن هجمات على غزة ولبنان. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 31 سنتاً، أو 0.4 في المائة، إلى 75.73 دولار للبرميل بحلول الساعة 00:11 بتوقيت غرينتش.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 32 سنتاً، أو 0.5 في المائة، إلى 71.42 دولار للبرميل.

وقال محللون في «آي إن جي» يوم الأربعاء: «السوق لا تزال تنتظر رد إسرائيل على الهجوم الصاروخي الإيراني»، وأضافوا أن قوة الأسعار يوم الثلاثاء ترجع على الأرجح إلى عدم وجود نتائج من الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لإسرائيل. وأشارت مصادر السوق -نقلاً عن أرقام معهد البترول الأميركي الثلاثاء- إلى أن مخزونات الخام الأميركية ارتفعت 1.64 مليون برميل الأسبوع الماضي، مما أثر على الأسعار. وتوقع المحللون الذين استطلعت «رويترز» آراءهم زيادة قدرها 300 ألف برميل في مخزونات الخام. وفي الوقت نفسه، انخفضت مخزونات البنزين ونواتج التقطير 3.5 مليون برميل. ومن المقرر أن تصدر بيانات المخزونات النفطية الرسمية للحكومة الأميركية يوم الأربعاء.

وأكدت إسرائيل، الثلاثاء، أنها قتلت هاشم صفي الدين،



روسيا تزيد سفن نقل الغاز في القطب الشمالي بتفريغ الحمولات في البحر

من مكثفات الغاز سنوياً في كل منشأة.
وتستخدم «نوفاتيك» بالفعل المخطط نفسه لإجراء عمليات
نقل الغاز الطبيعي المسال من سفينة إلى أخرى قبالة ساحل
منطقة مورمانسك في روسيا.

تخطط روسيا لنقل الغاز الطبيعي المسال ومكثفات الغاز،
من سفينة إلى سفينة في بحر «بارنتس» و«بيرنغ»، لتحرير
المزيد من ناقلات الغاز من فئة كاسحات الجليد، لأكبر منتج
للغاز الطبيعي المسال في روسيا، شركة «نوفاتيك». وفقاً
لـ«رويترز»، نقلاً عن وثيقة مشروع الثلاثاء.

وتمضي «نوفاتيك» قدماً في مشروعها الجديد للغاز الطبيعي
المسال في القطب الشمالي 2، على الرغم من العقوبات
الغربية التي تقيد الوصول إلى الناقلات التي تحتاج إليها
لنقل الغاز الطبيعي المسال على طول طريق البحر الشمالي
إلى الأسواق الآسيوية. وسيتم حظر عمليات تحميل الغاز
الطبيعي المسال الروسي في موالي الاتحاد الأوروبي اعتباراً من
مارس (آذار) 2025.

ولعالجة نقص السفن القادرة على الإبحار في مياه القطب
الشمالي، تخطط روسيا لتفريغ حمولاتها على سفن عادية
في البحر، مما يحررها لنقل شحنات جديدة.

وحسب مشروع الوثيقة، فإن المنطقة الأولى لنقل الغاز من
سفينة إلى أخرى ستقام بالقرب من خليج «تشوشا» في بحر
«بارنتس» لصالح شركة «أوبسكي أمياك»، وهي شركة تابعة
لشركة «نوفاتيك». وتخطط روسيا بعد ذلك لإنشاء منشأة
ثانية بالسعة نفسها في خليج «كريستا» في بحر «بيرنغ».

وأظهرت الوثيقة أن عمليات النقل، التي لن تتم إلا عندما
لا يعوق الجليد حركة السفن، ستسمح بتحميل 4.1 مليون
متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال و1.4 مليون متر مكعب



الشرق الأوسط

تقرير: الهيدروجين والشمس والرياح من أولويات السعودية للريادة في الطاقة النظيفة

تنوي تحقيق قدرة توليد طاقة تصل إلى 120 غيغاواط بحلول 2030، مع السعي إلى أن تكون 50 في المائة من هذه القدرة من مصادر متجددة. بينما بلغت قدرة الطاقة المتجددة في المملكة حتى عام 2023 نحو 3.67 غيغاواط.

كما تهدف المملكة إلى إنتاج 4 ملايين طن سنوياً من الهيدروجين النظيف بحلول عام 2035، وتوقع استثمار ما يصل إلى 16.1 مليار دولار لتحقيق هذه القدرة. ويشمل ذلك مشروعات رئيسية، مثل منشأة الهيدروجين الأخضر في «نيوم»، التي ستنتج 650 طناً من الهيدروجين الأخضر يومياً بحلول عام 2026، وفق التقرير.

أما في مجال «احتجاز الكربون» (الذي يلي استخلاصه من البيئة) في أماكن للتخزين، فقد أظهر التقرير أن شركة «أرامكو السعودية» تستهدف احتجاز 14 مليون طن من الكربون سنوياً بحلول عام 2035. ويعدّ «مركز احتجاز الكربون» في مدينة الجبيل الصناعية، المتوقع تشغيله بحلول عام 2027، جزءاً مهماً من هذه الجهود. وتعدت المملكة بعدم بناء محطات طاقة جديدة تعمل بالوقود الأحفوري إلا إذا كانت مجهزة بـ«تقنية احتجاز الكربون».

في الوقت الذي تحافظ فيه السعودية على موقعها العالمي الرائد في إنتاج النفط والغاز، تشجع المملكة في تحول كبير بقطاع الطاقة بإطلاق مشاريع تقنية نظيفة، تتراوح من الهيدروجين و«احتجاز الكربون» إلى طاقتي الشمس والرياح، ضمن خطط طويلة الأمد لاقتصاد خالٍ من الكربون، وفق تقرير جديد صادر عن «مجلس صناعات الطاقة».

ويظهر التقرير أن الاقتصاد السعودي لا يزال يعتمد إلى حد بعيد على النفط والغاز، فهما يشكلان معاً 55 في المائة من اقتصاد البلاد، فيما يعتمد توليد الطاقة الكهربائية اعتماداً كبيراً على النفط بنسبة 54 في المائة، والغاز بنسبة 46 في المائة.

ووفق التقرير، تسعى السعودية في إطار خطتها الوطنية «رؤية 2030» إلى تنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري. ومع امتلاكها احتياطياً نفطياً يبلغ 267.2 مليار برميل وإنتاجها اليومي البالغ 11.389 مليون برميل، وفقاً لأرقام عام 2023، فإن المملكة تنفذ استثمارات ضخمة في تقنيات الطاقة النظيفة.

ومشاريع الطاقة المتجددة بالمملكة في ازدياد مستمر، لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتركز الجولات الأخيرة من مشاريع «البرنامج الوطني للطاقة المتجددة» على الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح، بهدف تحقيق قدرة مجمعة تبلغ 4.5 غيغاواط، وفقاً للتقرير.

وبموجب الخطط الحالية، فقد لفت التقرير إلى أن السعودية



رئيس أرامكو يدعو لوضع خطة محدثة لتحوّل الطاقة تراعي احتياجات الدول عكاظ

مقبولة، وفي إطار زمني معقول، وهذا النهج متعدد المصادر والسرعات والأبعاد، ولا ينحاز لنوع طاقة أو تقنية على حساب أخرى، ويتناول الأولويات الفعلية لأمن الطاقة وقدرة الدول على تحمّل التكاليف والاستدامة ولا يراعي الدول الصناعية على حساب الدول النامية، وهو عبارة عن خطة تحوّل محدّثة مع التركيز في صميمها على آسيا».

وفي ما يتعلق بتحدّي تكاليف تحوّل الطاقة، أفاد الناصر بقوله: «سيكون التحوّل مكلفًا للجميع، حيث تُقدر التكاليف المطلوبة عالميًا بما يتراوح بين 100 و200 تريليون دولار بحلول عام 2050، وبالنسبة للدول النامية فقد يتطلب الأمر نحو 6 تريليونات دولار سنويًا، وإضافة إلى ذلك فإن في عملية التحوّل تتطلب مبالغ هائلة من الاستثمار الرأسمالي المبدئي، فإن تكلفة رأس المال أعلى من ضعفي هذه التكلفة في الدول النامية حيث الحاجة أكبر».

دعا رئيس أرامكو السعودية وكبير إدارييها التنفيذيين المهندس أمين الناصر، إلى وضع خطة محدثة لتحوّل الطاقة تكون بمثابة إصدار جديد 2.0 للخطة الحالية التي أثبتت عدم نجاحها، مع أخذ الخطة الجديدة اعتبار احتياجات جميع الدول، خصوصاً الآسيوية وجنوب العالم بصورة عامة.

وفي كلمة رئيسة ألقاها في أسبوع الطاقة الدولي بسنغافورة، قال الناصر: «لا بد من وضع خطة جديدة لتحوّل الطاقة تراعي الدور الحاسم الذي تلعبه القارة الآسيوية على الساحة العالمية، وطبيعة الموارد المتاحة لها، وآفاق نموها المستقبلي».

وبشأن الحاجة إلى خطة تحوّل محدّثة، أضاف المهندس الناصر: «ربما يكون القرن الـ21 هو قرن القارة الآسيوية، ولكن في ظل التخطيط الحالي للتحوّل الذي أثبت عدم كفاءته، نراه لا يراعي صوت آسيا وأولوياتها ولا أصوات وأولويات دول الجنوب العالمي، والعالم بأسره يشعر بالعواقب نتيجة لفشل التخطيط الحالي. فالتقدم في عملية التحوّل أبطأ، وأكثر تعقيدًا مما توقعه الكثيرون؛ لذلك ينبغي أن ينصبّ تركيزنا الرئيس على ما يمكن تطبيقه عمليًا وعدم الاكتفاء بالتنظير».

وبالنسبة إلى أهمية التخطيط العملي للتحوّل، ذكر الناصر قائلاً: «من الضروري إعطاء الأولوية لخفض الانبعاثات بشكل منهجي، لتحقيق أقصى تأثير ممكن، وبتكلفة



شركة وقود سعودية تبيع 22.5 مليون دولار الطاقة في 3 أشهر

وأرجعت الشركة في إخطار إلى البورصة السعودية "تداول" النمو في الأرباح المبيعات خلال الربع الثالث من 2024 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق إلى زيادة عدد المحطات، وتحسُّن أسعار النقل.

وكشفت أن صافي الربح تلقى دعمًا من زيادة المبيعات لقطاعي ناقل وبتترول وزيادة إيرادات الودائع البنكية والاستثمار في الصكوك وتحسُّن نتائج الاستثمار في المشروع المشترك وزيادة الإيرادات الأخرى وانخفاض المصاريف البيعية، بالرغم من زيادة المصاريف العمومية والإدارية وتكاليف التمويل.

وعلى أساس ربعي، أظهرت نتائج أعمال الدريس ارتفاع الإيرادات في الربع الثالث بنسبة 10.4% مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري، الذي سجلت فيه 4.6 مليار ريال (1.22 مليار دولار).

الدريس للخدمات البترولية
كشفت نتائج أعمال الدريس للخدمات البترولية ارتفاع صافي الدخل خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 17.4% إلى 244.5 مليون ريال (65.10 مليون دولار)، مقارنة مع 208.3 مليون ريال (55.46 مليون دولار) في المدة نفسها من العام الماضي.

كما صعدت إيرادات الدريس في المدة من يناير/كانون الثاني إلى نهاية سبتمبر/أيلول (2024) بنسبة 29% إلى 14.039 مليار ريال (3.74 مليار دولار)، مقارنة مع 10.882 مليار ريال (2.9 مليار دولار) في المدة نفسها من العام الماضي.

ربحت شركة وقود سعودية نحو 22.5 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام الجاري (2024)، على خلفية النمو في عدد المحطات وتحسُّن أسعار النقل.

أظهرت نتائج أعمال الدريس للخدمات البترولية والنقل (الدريس)، اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن)، ارتفاع صافي الربح خلال المدة من يوليو/تموز إلى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي بنسبة 25% على أساس سنوي.

وسجلت أرباح شركة الوقود السعودية في الربع الثالث من العام الجاري نحو 84.6 مليون ريال (22.5 مليون دولار)، مقابل 67.6 مليون ريال (18 مليون دولار) في الربع نفسه من عام 2023.

وعلى أساس ربعي، شهدت أرباح الدريس ارتفاعًا بنسبة 2.6% مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري، الذي سجلت فيه صافي دخل بقيمة 82.41 مليون ريال (21.94 مليون دولار).

نتائج أعمال الدريس للخدمات البترولية
كشفت نتائج أعمال الدريس للخدمات البترولية في الربع الثالث من العام الجاري (2024) زيادة إيرادات الشركة بنسبة 30.8% إلى 5.079 مليار ريال (1.35 مليار دولار) مقابل نحو 3.883 مليار ريال (1.03 مليار دولار) في الربع الثالث من عام 2023.



وأرجعت الشركة السبب في ارتفاع صافي الربح إلى زيادة المبيعات مع التوسع في عدد المحطات وتحسُّن أسعار النقل، وكذلك ارتفاع إيرادات الودائع البنكية والاستثمار في المشروع المشترك والإيرادات الأخرى.

وتتملك شركة الدريس للخدمات البترولية شبكة واسعة من محطات الوقود تغطي جميع أنحاء السعودية، التي تقدِّم جميع الخدمات التي تلي احتياجات عملائها، وتستعمل تقنيات متطورة في إدارة وتشغيل المحطات بما يضمن تطبيق أعلى معايير الجودة والسلامة والمحافظة على البيئة.

وتتكون شركة الدريس للخدمات البترولية والنقل من قسمين رئيسيين، هما: قسم الخدمات البترولية، الذي يتولى الإشراف على نحو 897 محطة ووقود في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وقسم النقل الذي يدير أسطولاً يتكون من 4367 شاحنة ومقطورة عالية الطراز، يجوب أنحاء المملكة والدول المجاورة لتسليم البضائع للعملاء.

وكانت أرباح شركة الدريس للخدمات البترولية والنقل (الدريس) قد حققت خلال عام 2023 نموًا بنسبة 16.13% إلى 280.8 مليون ريال (74.87 مليون دولار)، مقابل 241.8 مليون ريال (64.47 مليون دولار) في عام 2022.

وارتفعت إيرادات الشركة في عام 2023 بنسبة 20.05% إلى 14.83 مليار ريال (3.95 مليار دولار)، مقابل 12.35 مليار ريال (3.29 مليار دولار) عام 2022، نتيجة النمو والتوسع والانتشار في عدد المحطات والتوسع في الخدمات اللوجستية لقطاع ناقل.

شكراً.